مجلة الغرفة التجارية

حيفا

المدير المسؤول ورئيس التحرير
فؤاد طباع

المكتب : ٢١ شارع الملوك
صندوق البريد : ١٢٧٧
تلفون : ٣٤٠٩

٥٠ ملا

العدد ١ حزيران سنة ١٩٤٥ المجلد ١

محتويات العدد

كلمتنا الاولى

الاخلاص للمصلحة العامة شعارنا
والنزاهة الاكيدة رائدنا

بقلم السيد كامل عبد الرحمن
رئيس غرفة تجارة حيفا

في هذه الآونه التي تنقشع فيها تلك السحب الكثيفه القاتمه التي سادت العالم مدة السنوات الست الماضيه. وفي هذه الفترة التي يرتقب فيها الناس انبلاج نور السلام البهيج واشراق شعاع الحياة الهنيئة الوادعة السعيدة . نقول ان في هذه الآونة التي يستعد العالم فيها الى الانتقال من الحرب وويلاته الى السلم وخيراته ، تتجه انظار المفكرين الى تنظيم مراحل هذا الانتقال تنظيما يتلافى هزة الطفرة ويدفع صدمة المفاجأة في جميع علاقات البشر السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

فمهمة رجالات الاقتصاد في هذا المضمار ليست بالمهمة الهينة اللينة ، ولكنها مهمة كبيرة خطيرة يقع على عواتقهم القيام بها على اتم وجه يضمن للعالم المقبل رخاءه ويوطد هناءه ويدعم بقاءه .

والغرف التجارية في البلاد الراقية ستتحمل من هذه المهمة اكبر نصيب ، وواجباتها في توجيه الاعمال الاقتصادية الى خير العالم لا يمكن ان تبلغ هدفها وتصل غايتها الا بدعم من رجالاتها وتأييد من اعضائها وتضامن في جهودها . ولعمري ان التقارب الضروري بينها لا يتم الا بتقال ، والتوحيد اللازم في جهودها لا يكتمل الا باتصال ، وهذا وذاك ليس افضل من مجلاتها لتوفيره من مجال !

ومدينة حيفا التي يجعل منها موقعها الجغرافي مركزاً للتجارة العالمية ممتازاً، تأبى الا ان تقوم في هذا المضمار بدورها وتؤدي رسالتها وتساهم بنصيبها .

وانا لنزعم ان تكون لها في مجلتها الناشئة هذه ، اداة طيبة لتحقيق الامال ، وواسطة قوية لبلوغ الاهداف . ونحن اذ يغمرنا هذا الشعور من التفاؤل لا يسعنا الا ان نؤكد بأن الاخلاص المجرد للمصلحة العامة سيكون لنا شعاراً ، والنزاهة الاكيدة مناراً ، والحكمة الرزينة ديدنا ، والوطنية الصادقة ديننا .

تاريخ الغرفة التجارية بحيفا ومجلتها الاقتصاديه

بقلم رئيس غرفة تجارة حيفا الاسبق السيد رشيد الحاج ابراهيم

(طلب الي ان اكتب مقالا لمجلة الغرفة التجارية التي تقرر اعادة اصدارها بالموضوع المذكور اعلاه و بما انني اشعر ان في تلبية مثل هذا الطلب رضى للضمير وخدمة عامة فقد بادرت لتلبيته مستلهما الله عز وجل فيما اكتب طالباً منه تعالى ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير وهو من وراء القصد)

ان غرفة حيفا التجارية هي من اقدم الغرف التجارية في فلسطين ، وقد كان تأسيسها في العهد العثماني قبل الحرب العامة الماضية بسنين . وكانت اول هيئة للغرفة مؤلفة من المرحوم مصطفى باشا الخليل رئيساً والسادة يوسف الخوري وعبد الرحمن الحاج واسكندر برغش اعضاء . وفي ابان الحرب الماضية اعلنت الاحكام العرفيه في البلاد العربيه وفرض الحصر البري والبحري على البلاد فتعطلت التجارة وشلت حركة الاسواق فنتج عن ذلك انحلال الغرفة التجارية واستمر ذلك الانحلال الى ان قدم الوالي التركي المعروف عزمي بك الى حيفا وطلب اليه الموافقة على اعادة تأليفها فتشكلت ثانية وذلك في حزيران سنه ١٣٣٣ شرقي ، وكانت هيئة الغرفة مؤلفة من السادة : عزيز ميقاتي رئيساً وتوفيق الخليل ، عبد الله مخلص ، اسكيندر برغش ورشيد الحاج ابراهيم اعضاء واسند الى رشيد الحاج ابراهيم عمل السكرتير الفخري لهذه الهيئة التي سارت في اعمالها حتى الاحتلال .

وفي عهد الحكم العسكري للبلاد ، اعيد تأليف الغرفة في ١/٦/٩٢٠ وكانت هيئتها الادارية مؤلفة من السادة : ابو الخير الموقع - رئيساً ، عزيز ميقاتي ، عبد الله مخلص ، رشيد الحاج ابراهيم ، بول كتوني ، فيكتور جرمين ، انيس الابيض ، صموئيل فرج الله ، لفين ، موسى لبني ، كبزرمن ، وبوز اغلو - اعضاء . وكان السيد سليمان ناصيف عضواً وسكرتيراً فخريا . وبعد انتهاء تلك الدورة اعيد الانتخاب ففاز السادة : ابو الخير الموقع - رئيساً، يوسف الخوري - نائباً للرئيس، عزيز ميقاتي ، عبد الله مخلص ، رشيد الحاج ابراهيم، ابراهيم صهيون ، كبزرمن ، وانو، فكتور جرمين ، ميخائيل توما ، ليفين ، بوز اغلو - اعضاء . وفي هذه الدورة من الانتخابات انفصل الاعضاء اليهود والفوا غرفة تجارية خاصة لعدم الاعتراف باللغة العبرية كلغة رسميه للغرفه .

ومنذ ذلك التاريخ سارت الغرفة في اعمالها وممارسة صلاحياتها بعد ان اعيد تأليفها من اثني عشر عضواً ستة من المسلمين وستة من المسيحيين ، وسنت نظاما مبنياً على القانون العثماني لغرف التجارة ، و بمقتضى

نظام الغرفه الموضوع كانت الرئاسه ونيابتها في كل دورة انتخابيه بالتناوب بين المسلمين والمسيحيين . وانتخب لهيئتها سنة ١٩٢٤ الساده : ميخائيل توما - رئيسا ، توفيق مجدلاني ، رشيد الحاج ابراهيم ، صموئيل فرج الله ، ابو الخير الموقع ، سليم ناجيا ، ميشيل الخوري ، يوسف نصر ، شفيق سراقبي ، اميل بوتاجي ، انيس الخوري ، سليم عيتاني - اعضاء . ومنذ ذلك الحين والغرفة التجاريه العربيه تسير في اعمالها حسب انظمتها الموضوعة .

رسالة الغرفة واعمالها

شعر رجالات هذا البلد بعد الاحتلال البريطاني بان فلسطين قد حرمت نعمه الحكم الذاتي وانها اصبحت ترزخ تحت اعباء انتدابين متضامنين غايتهما وضع البلاد في حالات سياسيه واقتصاديه واداريه تضمن انشاء وطن قومي يهودي وتسهيل هجرة يهوديه واسعه النطاق للبلاد ، وقد شعر رجالات البلد ايضاً ان واجب الحكومه المنتدبه كما قيدته نصوص صك الانتداب لم يكن العمل لتحسين حالة البلاد التجاريه او الزراعيه او الصناعيه والاخذ بناصر السكان في تأمين رغدهم وحياتهم وتقدمهم ، بل على العكس من ذلك تماماً . فكان واجب الوطنيين في البلاد العمل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لدرء الخطر المحدق ودفع الغزو الصهيوني المخيف ، ولقد قام رجالات حيفا بما يتطلبه منهم الواجب من المساهمه في جميع المؤتمرات العربيه السياسية والاقتصاديه ومن التوجيه الوطني الذي يضطلع به رجالات القضيه العربيه الكبرى ، حتى كانت حيفا في جميع الادوار التي مرت بفلسطين بعد سلخها عن السلطنه العثمانيه القدوة في التضحيه والبذل لما فيه خير العرب جميعا .

اما الغرفه التجارية ، وهي كما تقدم قد تكون من اقدم الغرف التجاريه في البلاد ، فقد عملت من ناحيتها على التوجيه الاقتصادي لخير التجارة العربيه من ناحيتي التصدير والاستيراد وكانت رسالتها تتناول ايقاظ الشعور العام لضرورة التكتل الاقتصادي وبالتنويه بمنافع الشركات الاقتصادية لتنميه التجارة والصناعه والزراعه ، ولها في هذا التوجيه الدائم خدمات وطنية ومجهودات جبارة ظهرت نتائجها فيما وجد في البلاد من شركات اتت بالكثير من الارباح على المساهمين بها من العرب ، فكانت سبباً في انعاش الحركة العمالية في البلاد وفي تحسين الزراعة والتجارة والصناعة الى حد بعيد . وفي معظم الادوار التي مرت بها الغرفة كان لسان حالها هذه المجلة التي تأسست في سنة ١٩٢٥ فساهمت بالدعوة الى تأسيس الشركات وتنمية الخلق التجاري الكريم الصادق كما ساهمت بجميع الاعمال الوطنية ، وقد كان توقفها عن الصدور في سنة ١٩٣٢ لاسباب لا محل لذكرها الان .

ولا يسعني الا ان اشكر هيئة الغرفة التجارية الحالية التي اقدمت على اعادة المجلة للظهور ثانية لتستأنف

نصيبها من الجهاد الوطني للتوجيه الاقتصادي الصحيح لما فيه خير البلاد وسعادتها، راجياً ان يهتم اخواننا التجار بمطالعتها والاستفادة من ابحاثها الاقتصادية والعلمية ومن جميع المواضيع التي ستتناولها المجلة لترويج التجارة وتحسين الزراعة وتشجيع الصناعة العربية . وهي ستعالج حتما اهم المواضيع الاقتصادية وتنشر اعمال الغرفه كما انها ستنقل لقرائها الكرام القوانين والاعلانات المتعلقة باقتصاديات البلاد ، وفوق ذلك فانها ستطلع قرائها على حالة الاسواق والحركة الاقتصاديه في العالم كلما سنحت لها الفرص والله ولي التوفيق .

رشيد الحاج ابراهيم

ايها العرب ... انتبهوا !

بقلم السيد جاد سو بدانه
رئيس غرفة تجارة حيفا السابق

ويل للامة التي تأكل مالم تزرع وتلبس مالم تنسج وتشرب ما لم تعصر! وهذه القاعدة ان انطبقت على امة فانها اشد ما تكون انطباقاً علينا نحن عرب فلسطين ، فالبلد الذي كان قبل الحرب العالمية الحاضرة يستورد ما قيمته سبعة عشر مليوناً من الجنيهات ويصدر مالا يتجاوز الخمسة ملايين ، اي كان يصرف اربعة اضعاف مايكسب ، ليس امامه وايم الحق الا الفقر المرهق وهوة الافلاس المفزعة .

وفلسطين عدا الفرق الكبير الظاهر بين استيرادها وتصديرها ، كانت تخسر سنوياً ارقاماً كبيرة اخرى غير ظاهرة قد تبلغ بدورها ايضا اربعة ملايين من الجنيهات ، فمن تلك الارقام رسوم التأمين التي كانت البلاد تدفعها للشركات الاجنبية عن اخطار الحريق والحوادث والشحن البحري والبري والحياة ومنها الفوائد التي كانت تدفعها للمصارف الاجنبية ، ومنها ما ينفقه طلاب الاصطياف وطلبة المدارس في خارج البلاد .

وان المرء ليتساءل باندهال وحيرة من اين كانت البلاد تغطي تلك الفروقات الهائلة ، وكيف تسنى لها ان تدخر فوق ذلك الانفاق ملايين الجنيهات الموجودة امانات في المصارف وثمن اسهم في الشركات ؟

والجواب على ذلك مؤسف اشد الاسف ، فتلك الفروق الهائلة بين الاستيراد والتصدير ، وذلك الانفاق المرهق ، وما فضل عن ذلك الادخار ، ان هي الا ثمن التفريط في اقدس شيء في العالم ، الا وهو الارض التي ورثناها عن ابائنا واجدادنا ، مجبولة بدمائهم فلم نحتفظ بها كما كان يقضي علينا الواجب فعرضنا بذلك مستقبلنا لاهوال الاخطار!

والان وقد وصلت البلاد الى الوضع الشاذ الدقيق الذي تعانيه ، واصبح المستقبل يقض المضاجع ويشغل الفكر ويقلقه ، فمصلحتنا الحيوية تحتم علينا ان نغير جميع الاساليب البالية التي اعتدنا السير عليها حتى الان ، وان نشمر عن ساعد الجد والنشاط ، وان نزيد انتاجنا الزراعي والصناعي . لا سيما ونحن نعيش الى جانب شعب مبرز في الاقتصاديات يزاحمنا مزاحمة شديدة في كل مرفق من مرافقنا الاقتصادية ، هذا عدا اهدافه السياسية المتطرفة المعروفة مما يضطرنا الى الاسراع كل الاسراع في النهضة والعمل. علينا قبل كل شيء ان نحتفظ باراضينا ونمنع تسربها الى الغير . لان من لا ارض له لا وطن له ولا اقتصاديات له ولا يمكن ان يحيا الا حياة كلها ذل وعبودية.

علينا ان نحسن اساليب الزراعة عندنا وان نستبدل القديم منها بالاساليب الحديثه من زراعة مكثفة في

السهول الى ملء الجبال بجميع انواع الاشجار والاثمار التي تصلح زراعتها فيها فتصبح منتجاتنا الزراعية كافية لحاجاتنا على الاقل .

علينا ان نحسن صناعاتنا القليلة الحاضرة ، وان نوسعها ، وان نخلق نهضة صناعية عربية في البلاد . وان نستفيد من الحماية الجمركية الموضوعة على الصناعات المحلية كما استفاد منها غيرنا ، وان نقلع نهائياً عن سياسة الاحتجاجات السلبية غير المجدية . فما الذي يمنعنا عن تنظيم برامج لدورات معينة لانشاء الصناعات التي نحن بحاجة اليها مقتدين في ذلك بالشعوب الحية الاخرى ؟

علينا ان نشجع مصارفنا الوطنية التي اخذت تنمو وتنتظم بصورة تبعث الرضا وتحمل في طياتها اعظم الامال ، وعلينا ان نشجع شركات التأمين العربية التي اخذت بدورها تحتل المكان اللائق في الاسواق العربية ، وان نحصر معاملتنا مع تلك المصارف وتلك الشركات .

علينا ان ننشيء المصايف في ذرى جبالنا الجميلة ، والمشاتي في حوض الاردن الذي ليس له مثيل في العالم . فنوفر بذلك على البلاد الملايين التي ينفقها طلاب الاصطياف في الخارج ونجتذب الى بلادنا طلاب الاصطياف والتشتية من الخارج ونستدر بذلك اموالا طائلة .

علينا ان نؤسس في بلادنا المعاهد والجامعات العلمية العالية ، فيتعلم بها ابناؤنا ونوفر على البلاد المبالغ الطائلة التي ننفقها في سبيل تعليمهم في خارج البلاد .

ان نشاط الميدان الاقتصادي العربي في فلسطين لا يزال بكراً ، وهو بحاجة الى مشاريع كثيرة تدر اوفر الارباح على الذين يقومون بها . فأين مخازن الاستيداع ، واين مخازن التبريد ، واين شركات النقليات البحرية ، واين شركات الاوزان ، واين وكالات البضائع العربية ، واين واين مما لا يحصره عد ؟

أن السياسة العالمية بالحاضر مرتكزة على التزاحم الاقتصادي ، والحروب القائمة ما هي الا حروب اقتصادية قبل كل شيء فهلموا ايها العرب ! استيقظوا من سباتكم ، ونظموا اقتصادياتكم ، وزيدوا انتاجكم ، واحتفظوا باراضيكم ، تعيشون كرماء مرفوعي الرؤوس في بلادكم .

جاد سويد الله

ستساهم فلسطين في توطيد السلام
كما ساهمت في كسب الحرب

نص الخطاب الذي القاه نائب رئيس غرفة تجارة حيفا
السيد انيس نصر في الاجتماع السنوي العام المنعقد بتاريخ
٢٥/٤/٤٥

ايها السادة

لئن كانت البلاد تعتز بأبنائها وتفخر برجالاتها ، فحيفا هي خير مدينة ملأها ابناؤها عزاً ، وغمرها رجالاتها فخارا .

اقول هذا وأعنيه واغتبط به ، فالاحداث التي مرت خلال هذا العام في هذه المدينة ، لم تتحمل اعصاب بعض رجال المدن الاخرى جزءاً منها الا بدا على أثره التفكك في صفوفهم وظهر بعده الانقسام بينهم ، وتذمر من فعله عقد وحدتهم وانسجامهم . على حين نرى رجالات هذا البلد وان بدا بينهم تباين في الرأي واختلاف في وجهة النظر في بعض الامور ، الا انهم والحمد لله لم يتخلوا مرة عن التمسك بأهداب المصلحة العامة وصيانتها رفيعه سامية مقدسة ، لا تطاولها انانية ، ولا تبلغها اية مصلحة شخصية . فبقيت صفوفهم متراصة متماسكة ووحدتهم متينة قوية .

ايها الاخوان

لقد تفضلتم فأوليتموني وزملائي اعضاء الهيئة الادارية لهذه الغرفة ثقتكم الغالية ، فحملنا الامانة مقدرين قيمتها ، وتحملنا التبعات مدركين مداها . فجاءت اعمالنا خلال هذا العام بفضل تأييدكم ومعاونتكم وتعضيدكم ، محققة بعض امانيكم وآمالكم . وثقتي قوية اكيدة ، بأن ما فاتنا ادراكه عن غير تقصير ولا اهمال ، سوف نبلغه بحول الله وقوته و بفضل اخلاصكم وقوة تضامنكم .

انا لا اقول - يا سادتي - اننا قد نجحنا في مهمتنا لمصلحة هذا البلد الاقتصادية نجاحا كاملا لا شائبة فيه ولا غبار عليه ، ولكن ما اريد ان اؤكده لكم اننا قد بذلنا من الجهود حد الطاقة ومنتهى الاستطاعة فبلغنا من النتائج الحسنة ما سمحت به اوضاعنا المعقدة وصلاحياتنا المحدودة وظروف بلادنا الشديدة . على ان المرحلة لا تزال طويلة شاقة قاسية ، وليس ما يكفل بلوغ الغاية واصابة الهدف الا النضال الحازم والجهاد الصادق ، والتضحية المخلصة مع الحكمة الرزينة . ولعمري فان هذه العناصر عندنا نحن العرب متوفرة متحفزة ، فلا خوف على مصالحنا ولا جزع على مستقبلنا ، وسيرى الطامعون فينا مراساً شديداً لا يلين ،

وشعوراً وطنياً لا يستكين .

ايها السادة

ان في افق العالم اليوم وميضاً للسلام وشيك الشروق، و بلادنا التي ساهمت في هذه الحرب لمصلحة الحلفاء مساهمة لا ينتظر من بلاد في حجمها وضعفها ان تساهم باكثر منها ـ اقول ان بلادنا التي تقع جغرافياً في قلب العالم وصميم قاراته ، ستكون نقطة ارتكاز اقتصادياته ، ومحطة توجيه تجاراته ، وسيكون نصيبها من المساهمة في توطيد دعائم السلم وتوفير مستلزماته ، ابلغ مما قدمته في سبيل كسب الحرب وتعضيد مقتضياته

فواجبنا اذن يا سادتي ان نعد للمستقبل عدته ، ونتولى منذ اليوم توجيه اقتصادياتنا الى ما يضمن الخير الاكيد لمستقبل بلادنا . واني لاجزم ان الاقتصاد هو دعامة البلاد وركنها القويم ، فمتى نهضنا بشؤوننا الاقتصادية الى المستوى الرفيع اللائق . اثبتنا للملاء اهليتنا للحياة ، وادخلنا اليأس الى قلوب خصوم البلاد واعداء الوطن .

اعمال غرفة تجارة حيفا خلال عام ١٩٤٤-٤٥

بيان اعمال غرفة حيفا التجارية خلال العام الماضي . القاه سكرتير الغرفة الفخري السيد فؤاد طباع في الاجتماع السنوي العام المنعقد في ٢٥ / ٤ / ٩٤٥

ايها السادة

نستطيع ان نقول والزهو يملاء نفوسنا ، بأن غرفتنا هذه والحمد لله تتبوأ مركزاً ممتازاً مرموقاً بين زميلاتها تغبط عليه وتعتز به . ولئن قلنا هذا ففضله يعود الى حضراتكم جميعاً لما تزودون اعضاء الهيئة الادارية من ثقة وما تنفحون لهم من تأييد ، وما تنفخون بهم من نشاط .

فاذا ما تلوت على حضراتكم الان ملخص اعمال غرفتكم خلال السنة المنصرمة ، فلتتأكدوا ان فضل ما فعلته يرتد اليكم ، وان علة ما قصرت عنه لا يرجع الى كلال من اعضائها او اهمال ، وانما يرجع الى ظروف لا بد تقدرونها وتتفهمون مدى شدتها وقساوتها .

١ : لقد عقدت الهيئة الادارية خلال العام الماضي ٣٢ جلسة ، واتخذت ٢٦٥ قرارا لمصلحة اعضائها من تجار هذه المدينة ، وتلقت وصدر عنها مئات الرسائل المتعلقة في امور اقتصادية وشؤون تجارية .

٢ : واشتركت في مؤتمر الغرف التجارية الخامس عشر المنعقد في حيفا بتاريخ ١٤/١٠/٤٤ والمؤتمر السادس عشر المنعقد في يافا بتاريخ ٢١/١٠/٤٤ . ودعت لمؤتمر ضم جميع اصحاب المصالح وارباب الاعمال في حيفا عقد في قاعتها بتاريخ ٢١/٢/٤٥ لبحث الضرائب الجديدة ووضعية البلدية الحاضرة .

٣ : وساهمت في ثلاث لجان حكومية وهي :

ا : اللجنة الاستشارية للنقابات .

ب : لجنة التعويض على العمال .

ج : لجنة تخفيض تكاليف المعيشة التابعة للمجلس الاستشاري الاقتصادي الحربي .

٤ : واسست خمس نقابات فرعية اضافتها الى النقابات الفرعية الاخرى وهي :

ا : نقابة تجار الادوات الكهربائية

ب : نقابة اصحاب المكاتب العربيـة

ج : نقابة اصحاب الكراجات والسيارات

د : نقابة تجار الساعات

هـ : جمعية مستوردي الاسماك

٥ : وتقدمت باقتراحات هامة الى بقية الغرف التجارية في فلسطين لقيت تأييداً كاملا وحماساً ءاثلا وهي

أ : دعوة جميع الغرف التجارية الى تكليف اعضائها باستعمال اللغة العربية وحدها في جميع مراسلاتهم الرسمية . وقد نفذ ذلك فعلا من قبل هذه الغرفة وزميلاتها

ب : ايجاد مكتب تنفيذي دائم للغرف التجارية وهو ما يزال قيد التنفيذ القريب

ج : دعوة جميع الغرف الى عدم الاشتراك في اية هيئة استشارية حكومية لا يحافظ في نسبة اعضائها على كرامة العرب فيتمثلون فيها بنسبة عدد السكان في فلسطين . وما يزال هذا الاقتراح قيد التشاور بين الغرف التجارية .

٦ : وقد ساهمت الغرفة مساهمة فعلية جدية في اختيار اعضاء الوفد التجاري العربي الى لندن والتدقيق في برنامج اعماله وابحاثه . وها هو ذا الان يقوم بمهمته على اتم وجه ويؤدي رسالته على افضل ما يلائم علاقات هذه البلاد الاقتصادية مع المملكة المتحدة .

٧ : ولقد تابعت الغرفة بنشاط لا يعرف التراخي وجد لم يتسرب اليه الملال مشروع عقد مؤتمر للغرف التجارية في سائر الاقطار العربية . فاتصلت برئيس الغرفة التجارية في القاهرة سعادة حافظ عفيفي باشا في مدينة القاهرة ، ثم اثناء مروره في حيفا ، واعدت بالاتفاق مع سعادته جميع الاسباب المؤدية الى نجاح هذا المشروع . وعينت مكان المؤتمر وزمانه ، ثم اتصلت بسائر الغرف التجارية في فلسطين وسوريا ولبنان والعراق وشرقي الاردن ولقيت من التأييد ما يكفل للبلاد العربية احسن النتائج الاقتصادية والتجارية من وراء مؤتمر يضمها جميعاً . غير ان ظروفاً محلية قاهرة في القطر المصري الشقيق ادت الى تأجيل المؤتمر . والامل كبير بان يتم عقده في وقت قريب .

٨ : واما المذكرات التي صدرت عن هذه الغرفة خلال العام الماضي فعدتها كثيرة ومواضيعها خطيرة اهمها :

أ : مذكرة الى حاكم لواء حيفا حول مصادرة بعض المحلات التجارية العربية لمصلحة فريق من اليهود على اثر حوادث الارهاب الاخيرة . وقد ادت الى نتائج جيدة مرضية

ب : مذكرة الى السكرتير العام لحكومة فلسطين بطلب الغاء ضريبة التأمين الاجباري ضد اخطار الحرب ، وقد اثمرت تلبية هذا الطلب والغاء الضريبة المذكورة .

ج : مذكرة الى السكرتير العام ومراقب الصناعات الخفيفة حول تعيين موظف عربي مسؤول في تلك الدائرة وقد نجحت الغرفة في ذلك

د : مذكرة حول الغاء نظام النقط الفاشل . والغرفة ما تزال تتابع سعيها وراء بلوغ هذا الهدف

ﻫ : مذكرة حول رفع مبلغ الاعفاء من ضريبة الدخل للعازب والمتزوج ورب العائلة بما يتناسب وغلاء المعيشة الحاضر . ولكن النتيجة مع الاسف لم تكن مرضية .

و : مذكرة باقناع المسؤولين في حكومة فلسطين بضرورة العدول عن اساس التجارة السابقة للاستيراد وهو الاساس الجائر الذي اتخذ من معدل الاستيراد خلال سني ٣٧ — ٣٩

ز : مذكرة حول تمثيل العرب في المؤتمر التجاري الحكومي الذي عقد بين مصر وفلسطين في السنة الماضية .

ح : مذكرة شديدة اللهجة قوية الحجة رفعت الى حاكم لواء حيفا واللجنة البلدية حول ضريبة الحرف والصناعات ونسبتها المرهقة غير العادلة وقد جاء الرد بوعد من البلدية بتلافي اخطاءها في العام القادم .

ط : مذكرة حول تقييد استعمال السيارات الخاصة لم تقترن حتى الان مع الاسف بنجاح .

ي : مذكرة ضافية رفعت الى السكرتير العام لحكومة فلسطين ومراقب النقل على الطرق حول النسبة غير العادلة التي اتبعت بتوزيع سيارات النقل المستوردة بين العرب وغيرهم . وقد اثمرت بالوعد بأن ينظر الى بيانات الغرفة في هذا الصدد بعين الاعتبار في التوزيعات المقبلة

س : مذكرة مفصلة قوية حازمة حول وضع بلدية حيفا الشاذ من حيث اعضائها غير المنتخبين ورئاستها غير الممثلة لسكان المدينة الحقيقيين . والغرفة ما تزال تتابع نضالها حول هذا الموضوع الحيوي الخطير .

ع : واخيراً تلك المذكرة التي رفعتها الغرفة الى حكومة فلسطين حول اقتراحات السكرتير المالي بزيادة الضرائب الحاضرة واضافة ضرائب جديدة .

٩ : ولعل من بين اعمال الغرفة التي يجوز لنا التصريح بها في هذا المقام انها تقدمت في مستهل عامها الماضي بمذكرة الى ادارة بنك باركلس في حيفا ضمنتها المطالب التالية :

أ : اشراك موظفين مسؤولين من العرب في ادارة سياسة البنك العليا .

ب : تعيين مديرين مختصين ومساعدين رئيسيين من شباب العرب المثقفين .

ج : اذاعة بيان يتضمن برنامج البنك الاقتصادي لما بعد الحرب في فلسطين .

١٠ : وأما ما نجحت الغرفة بانجازه نجاحا تغتبط له وتعتز به وتعتقد بأنه سيؤدي الى كل ما فيه خير هذه المؤسسة ومصلحة اعضائها فهو :

أ : الحصول على رخصة باصدار مجلة اسبوعية بأسم الغرفة تتولى معالجة الشؤون

الاقتصادية وبحث الامور التجارية مما سيصيب الاعضاء منه اجل فائدة .

ب : انجاز وضع قانون الغرفة الجديد وهو ما نستطيع ان نؤكد انه سيدعم كيان هذه المؤسسة ويسهل مهمتها ويساعدها على تأدية رسالتها.

١١: وبين الاعمال التي اتخذت الغرفة اجراآتها الاولية ولكنها لم تستطيع بعد انجازها هو ان تسجل هذه الغرفة كشركة محدودة الكفالة وفقاً لما تتمشى عليه غرف تجارة الامم الغربية مما يدعم كيانها الحقوقي والمادي والمعنوي . على ان تنفيذ هذا يتوقف على انجاز قانون الغرفة الجديد .

هذا يا سادتي ملخص اجل ما قامت به غرفتكم خلال العام المنصرم من اعمال . ولقد ذكرت في مستهل كلمتي ما احب ان اجعله الان ختاماً ، وهو ان الغرفة اذا ما استطاعت ان تؤدي قسطاً من واجباتها نحوكم فان الفضل في هذا يرتد الى قوي تأييدكم ونبيل معاضدتكم وتشجيعكم . على ان المرحلة لتثبيت كياننا الاقتصادي وفق آمالنا ما تزال طويلة شاقة. ولكن الثقة ببلوغ الغاية وتحقيق الامل قوية متينة راسخة .

الزراعة في فلسطين

عمود الثروة الفقري وستظل كذلك

من تقرير البعثة الزراعية الملكية المصرية

الزراعة في فلسطين هي العمود الفقري والمفهوم انها ستظل كذلك مدة طويلة رغم التقدم الحديث في الصناعات والاعمال المدنية .

والاحوال الزراعية تحددها عوامل جغرافية هامة . مثال ذلك قلة المطر وامتناعه في مدة كبيرة من السنه . ثم المصادر المحدودة من ماء الري . وهذان عاملان عظيمان يحددان من مدى تقدم الزراعة في هذا القطر . ولذلك تزرع اغلب المساحة بحاصلات مطرية الا في مناطق زراعة الحمضيات في السهل الساحلي وبعض مناطق وادي الاردن وسهل مرج بن عامر . وقد بذلت في الايام الاخيرة جهود موفقة للانتفاع بقدر الامكان بمصادر الماء لزراعة الفواكه الاخرى مثل التفاح والخضر ونباتات العلف مما تتطلبه احياء صناعة تربية الماشية لادرار الحليب ومنتجاته .

على ان الحاصلات السائدة في فلسطين هي الحبوب والبقوليات . وتحصد في شهري أيار وحزيران . ويزرع محصول ثانوي آخر في آب وايلول اذا تيسر ذلك . وتشمل الحبوب القمح والشعير والذرة ثم السمسم كما يزرع البطيخ والشمام . ومن الفواكه توجد الحمضيات والعنب والموز والتين وبعض الخضر . ومنذ عهد قريب انتشرت زراعة التفاح وغيره . بينما تنتشر زراعة البرتقال والكريب فروت والليمون وغيرها من الحمضيات في السهل الساحلي ووادي الاردن والحمضيات تكون اكثر من ٧٧ ٪ من صادرات فلسطين . ويزرع الدخان في شمال فلسطين وتحد من الاتساع في زراعته صعوبة الاصدار لما يلقاه من المزاحمة بالنسبة لنوع الصنف .

مساحة الاراضي المزروعة في فلسطين سنة ١٩٤١

النوع	المساحة بالدونم	قيمة المحصولات بالجنيه الفلسطيني
حبوب وبقول وحاصلات زيتية	٦ر٠٠١ر٨٣٢	٤ر٠٣٤ر١٩٥
الدخان	١٣ر٣٧٧	٦٠ر٠٦٥
الخضروات	٢١٤ر٨١٨	٢ر١٩٥ر٥٣٣
اثمار متنوعة خلاف الحمضيات	١ر٠٨٩ر٧١٥	٢ر١٣٣ر٤٠٣
مراعي للماشية الحلوب	٩٥ر٤٥٦	٢٤٢ر٠١٣
حمضيات	٢٩٩ر٥٠٠	«١»
المجموع	٧ر٧١٤ر٦٩٨	
غابات ومساحات معدة لانشائها	٧٣٥ر٤٤٥	
	٨ر٤٥٠ر١٤٣	

«١» قيمة انتاج الحمضيات من برتقال وكريب فروت وغيرهما كانت تقدر عادة بقيمة الصادر منها الى الخارج وقد بلغ حول ٤ر٣٥٦٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩ . وبالنسبة لتعذر تصدير هذه الاثمار في بعض سني الحرب الحالية فان الاثمار الحمضية لم يكن لها قيمة بارزة . اذ بلغت قيمة المصدر منها سنة ١٩٤١ ١٥ر٥٦٤ جنيه فقط .

عمل وعلم وطمأنينة!

تلك هي اهداف العمال العرب

بقلم السيد سامي طه
سكرتير جمعية العمال العربية الفلسطينية

ان اهتمام الرأي العام بجمعية العمال العربية الفلسطينية يدفعني الى تعريف هذه المؤسسة اليه على صفحات (مجلة غرفة حيفا التجارية) واني آمل ان يشبع هذا التعريف المقتضب رغبة الكثيرين الذين ينشدون المعرفة

تأسست جمعية العمال هذه، سنة ١٩٢٥ نتيجة لجهود نفر قليل من العمال العرب انفسهم ومنذ تأسيسها حتى هذا التاريخ وهي تسير وراء غاية معينة وهي العمل على رفع مستوى العامل العربي ماديا وصحيا وثقافيا ومعنويا. وقد سلكت لتحقيق هذه الغاية طريقا عمليا حيث بدأت بتكتيل العمال على اسس علمية صحيحة وشرحت لهم حقهم في هذه الحياة وواجباتهم نحوها.

عارضها اصحاب الاعمال معارضة قوية ثم نظر اليها رجالات الامة نظرات الريبة والشك مرة، ونظرات عدم الاكتراث مرة اخرى. الا ان سياستها التي رسمتها للسير عليها قدما وهي العمل لخير البلاد والامة بتحسين الجانب الفقير والضعيف منها لم تتأثر ولم تتغير. اذ انها تعتبر معارضة اصحاب الاعمال لها وعدم اكتراث رجالات الامة او ريبتهم وشكهم ليس الا لجهلهم بأهمية الدور الذي تقوم به لبناء مجد هذه الامة. ولما لم يكن الجهل جريمة بل هو مرض يجب استئصاله، لم تحقد عليهم بل اضافت الى غاياتها غاية اخرى هي العمل على شرح مهمتها الثقيلة.

لم تستهدف هذه الجمعية ان تسير على سياسة طبقية حتى الان لانها تؤمن بان الامة بجميع افرادها يشكلون وحدة واحدة واجبها الاول ان تعمل لخير المجموع وازدهار البلاد وبان السير على سياسة طبقية لا يعني الا تمزيق جهود افراد الامة في وقت هي احوج ماتكون فيه الى توحيد الجهود. اما حصر نشاط هذه الجمعية بجانب واحد من جانبي الامة وهو الجانب الضعيف والفقير فلا يعني الا رفع ذلك الجانب مجتمعا الى مستوى الجانب الاخر وذلك لحفظ التوازن بتعادل الجانبين فنضمن بذلك عدم وقوع احتكاكات خطرة بين الجانبين بتفكير احدها بالسيطرة على الاخر، اي انا نؤمن عدم تفكك وحدة الامة حيث تستمر على العمل على تحقيق امانيها بان تعيش كأية امة من امم الارض المحترمة.

انه لمن السهل ان اجمل اهداف هذه الجمعية بكلمات ثلاث وهي: عمل، وعلم، وطمأنينة، وذلك لتحقيق غايتها بالعمل على رفع مستوى الجانب الفقير والضعيف من جانبي الامة. فهي تريد (بالعمل) ان

تمحي البطالة التي هي اخطر مرض اجتماعي عرفته الانسانية وذلك بتأمين العمل للجميع على ان يكون العمل واسطة لتأمين معايش الناس بمستوى محترم يتناسب مع كل زمان ومكان. وتريد (بالعلم) ان تمحو الجهل لانه من اخطر الاسباب التي تؤدي الى تأخير الامم وذلك بان يكون طلب العلم بمتناول الجميع وحقاً طبيعياً لهم. وتريد (بالطمأنينة) ان تقضي على اسباب خوف الانسان وذلك بالقضاء على الفقر ومكافحة المرض والتأمين بحالة العجز والشيخوخة واطلاق حرية الفرد بالقول والعمل والتفكير بما لا يضر الغير او المجموع.

واني لاستطيع القول بان هذه الجمعية استطاعت الى حد ما ان تقوم بجانب من مهمتها الشاقة. فنظمت العمال وعملت على تحسين شروط استخدامهم وتقليل ساعات عملهم ورفعتهم الى مكان لائق في الهيئة الاجتماعية. وقد اصبحت الان هيئة محترمة ليس بنظر العمال لوحدهم، ولكن بنظر جميع فئات الامة على ما ظهر لي من تأييدهم لها وعطفهم على اعمالها في المدة الاخيرة. واني استطيع القول ايضاً بانها ستحقق جميع غاياتها بالمستقبل انشاء الله.

سامي طه

لقد وضعت الحرب في اوروبا اوزارها
فمتى تضع القيود والمراقبة اثقالها؟

بقلم فؤاد طباع
السكرتير الفخري للغرفة التجارية

دار الزمان على النازية الغاشمة دورته، فتم للحلفاء خضد شوكتها واذهاب ريحها ونثر معالم مبادئها، ونالوا من النصر المبين ما يكافيء جهودهم ويوازي تضحياتهم ويثبت رجاحة قضيتهم. وقد بات العالم الان يرتقب المستقبل ليمسح آلامه المبرحة ويندب جراحه الثخينة فتحل المساواة بين الناس محل نظرية تفاوت الاجناس، ويتعاون البشر على انشاء عالم تزول منه معالم الخصام لتتوطد دعائم السلام، ويرتفع منه الظلم والبلاء ليعم العدل والرخاء!

لقد تنادت الامم المؤمنة بمباديء الديمقراطية للذود عن كرامتها، وبادرت الشعوب المؤيدة لها تظاهرها وتشد ازرها حتى اكتمل النصر. وفلسطين لم تقف في هذه الحلبة مكتوفة اليدين، بل ساهمت في تقديم نصيبها في هذا المضمار بشجاعة واخلاص وايمان وصبر، وشعبها العربي ما يزال يظهر من الاستعداد الطيب لكسب معركة السلام ما اظهره من التضحية في سبيل كسب الحرب، وهو متضامن في هذا المعنى مع اخوانه في البلاد الشقيقة الى ابعد مدى.

اجل، لقد وضعت الحرب الاوروبية العاتية اوزارها، وسينال المجاهدون في سبيل هذا النصر أجزل ثواب يجزي جهودهم ويكافيء تضحياتهم. على ان هذا ليس من شأننا لان ان نعالجه ولا من اختصاصنا ان نخوض فيه. فموضوعنا يقتصر على بحث نتائج اقتصادية وتجارية يساورنا اعتقاد بانها قد تكون عاجلة، وملازمة لانتهاء الحرب في اوروبا بالنسبة لبلادنا.

يجول في كل خاطر ويدور على كل لسان، سؤال مؤداه انه ما دامت الحرب في اوروبا قد انتهت فمتى تنتهي هذه القيود العنيفة التي فرضت على التجارة وتلك المراقبة الشديدة التي ضربت على الاستهلاك؟

يظن فريق من الناس ان القيود التي اقتضتها ظروف الحرب ستزول حالا. ويرجح آخرون انها ستستمر الوقت ما ثم تلغى جميعها. وفي رأينا ان كلا الفريقين مبالغ في وجهة نظره، فقيود التجارة والاستهلاك كثيرة منوعة نحسب انها ستتقلص تدريجيًا الى ان يؤول بها الامر الى الزوال.

فمجلس تموين الشرق الادنى الذي يشرف على الاستيراد ويخصص بلاد الشرق بنصيب معين منه وفقًا لحاجاتها وطبقًا لتوفر وسائل النقل عبر البحار، سيبادر — في رأينا — الى اخراج اصناف جديدة من

قائمة البضائع الخاضعة لاشرافه و بترك حرية استيرادها للتجار انفسهم . وعلى الرغم من اعتقادنا بان هذا المجلس سوف لا يزول زوالا كاملا قبل انتهاء الحرب في الشرق الاقصى ، الا ان مدى صلاحياته سيتضاءل كنتيجة سريعة لزوال الخطر في البحر المتوسط واستقرار السلام في اوروبا .

اما دوائر المراقبة المحلية في فلسطين وهي دائرة المؤن ، دائرتا الصناعة الخفيفة والثقيلة ، دائرة مراقبة النقل على الطرق ، ودائرة الاسعار ، فهذه سيتقلص ظلها بالتدريج فيؤول امرها في وقت غير بعيد الى الزوال. على ان ما نرجوه من المسؤولين في هذا الصدد هو ان يعالجوا امر تخفيض القيود معالجة سريعة حكيمة تتفق وحاجات البلاد الاقتصادية وتتلاءم ومصلحة التاجر والمستهلك في وقت معاً .

دائرة المؤن

فأما دائرة المؤن ، فقد تكررت طلبات الغرف التجارية مرات متعددة بالغاء نظام النقط العقيم السقيم على ان اوان الغاء هذا النظام قد حان ، واملنا ان تجعل الحكومة من النقط المخصصة للمستهلكين خلال الاشهر الثلاثة الحاضرة ، خاتمة اخيرة لحياة هذا النظام البائسة !

على ان الغاء هذا النظام يجب ان يقترن بتخفيف ملموس في مراقبة المواد الغذائية وحصر ذلك في اصناف رئيسية قليلة لا تتعدى الطحين والسكر الى ان تتوفر هذه المواد في البلاد بكميات تسد الحاجة وتريح رجال المراقبة الى الابد .

دائرة مراقبة الصناعات الخفيفة

ان اول ما يرتقبه الناس من هذه الدائرة الان ، هو ان تلغى حالا شركتا استيراد المنسوجات .و يفسح المجال امام التجار المستوردين لاستئناف اعمالهم بعد ان كادت سنوات الحرب ان تقضي عليهم قضاءً مبرما. فالتجارة الصحيحة لا تقوم الا على اساس الحرية المعقولة ، وانتاج فلسطين للاقمشة ضيق محدود لا يسد الا جزءاً ضئيلا جداً من حاجة البلاد ، والاستيراد من الخارج هو عماد تجارة هذه الاصناف وليس من المنطق في شيء ان تبقى حالة الاسواق على وضعها الشاذ الحاضر من الفراغ التام .لهذا فان اطلاق حرية الاستيراد في هذا الوقت ضرورة تقضيها مصلحة البلاد ، و يستلزمها الابقاء على حياة عدد كبير من التجار . ولئن كانت ضرورات الحرب قد فرضت هذا الشذوذ ، فان زوال الاسباب الموجبة تحتم ان تتخذ الاجراآت التي من شأنها ان تعيد الحياة التجارية الى سابق ازدهارها ونشاطها . وهذا لعمري لا يتم الا باطلاق حرية الاستيراد . والغاء شركتي الاستيراد القائمتين على اسس عقيمه فاسدة غير مجديه .

ان اسواق فلسطين خاليه من المنسوجات خلواً مفزعاً ، وتسهيل استيراد هذه الاصناف للتجار المستوردين بطلاقة وحرية يوفر كميات البضائع اللازمة للمستهلكين باسعار معقوله وفقا لقوانين العرض والطلب . ومتى

تم هذا ، اضحى وجود شعبة البضائع الموحدة في دائرة الصناعات الخفيفة لا لزوم لها و بات من المتحتم الغاؤها ، حتى يليها الغاء الدائرة من اساسها لكي تنطلق التجارة من عقالها .

اننا على يقين بانه اذا ما عمدت الحكومة الى معالجة هذا الامر بالحكمة والسرعة المطلوبتين ، فان الحياة العادية ستعود الى اسواق البلاد خلال شهور قليلة ، وما ذكرناه بصدد دائرة الصناعات الخفيفة ينطبق بخطوطه الاولية على دائرة مراقبة الصناعات الثقيلة . واننا على شبه اليقين بأن المسؤولين سيولون هذا الامر اهتمامهم فلا تكاد تنتهي سنتنا الحالية حتى تكون امور التجارة قد استقرت في اوضاعها المنطقية العاديه.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان انتهاء الحرب الاوروبية سيحد من نشاط دائرة النقل على الطرق فما هي الا شهور قليلة – ويجب على ما نرى ان تكون جد قليلة – الا ويطلق سراح السيارات الخاصة ويفسح مجال استعمالها .

واخيراً ، فان قوانين تحديد اجور المحلات التجارية ودور السكن لا بد من اعادة النظر فيها على ضوء مبدأ اطلاق القيود الشاذة التي اقتضتها ظروف الحرب .

وكلمتنا الاخيرة في هذا الموضوع ، هي انه كما لا يجوز للدوائر المسؤولة التهاون في المبادرة الى تخفيض القيود والغاء المراقبة ، كذلك لا يجوز لنا ان نتوقع الغاء تاماً كاملا قبل ان يتم الظفر على اليابان وتنتهي الحرب في الشرق الاقصى ، ويتكرس مجهود العالم كله الى توطيد السلام ، وهذا سيتم بحول الله في وقت غير بعيد ، فيعاود العالم المتألم الهناء ، وتساور البشرية المعذبة الرخاء .

فؤاد طباع

المشكلة الاقتصادية الكبرى (*)

في التسوية العالمية بعد الحرب

بقلم الاستاذ فؤاد صروف

سوف تخرج قارة اوروبا ، من محنة الحرب العالمية الثانيه ، وقد تصدعت اركان حياتها الاقتصاديه . فليس في التاريخ ذكر حرب خلفت وراءها من الدمار ما خلفته هذه الحرب في اوروبا . فاسباب المواصلات ممزقه ، ولقد تجد الفحم وخامات الصناعه فلا تستطيع ان تنقلها الى المصانع . وقد ترى منتجات المصانع ومقادير الطعام مكدسه فلا تستطيع ان توصلها الى المستهلكين . والمصانع نفسها انقاض . وكذلك محطات توليد الطاقه المحركة والمضيئه والجسور ومنشآت المرافىء ، وجانب كبير من الاراضي الزراعيه ، تركتها الحرب كالقفر اليباب ، والناس انهكتهم الحرب واجاعتهم وامرضتهم . فتعمير اوروبا امر لا مفر منه منعاً للفوضى ان تعصف بشعوبها . وتعميرها يجب ان يخضع – في رأي ثقات المفكرين – لقاعدتين . اما الاولى : فأن يكون التعمير ملازماً ومؤيداً للتنظيم السياسي والحربي ، الذي غرضه ان يحول دون قيام قوة المانيا الحربيه مرة اخرى ، واما الثانيه : فأن يكون اساساً يصلح لانتعاش الحياة الاقتصاديه انتعاشاً يتيح لشعوب اوروبا ان ترفع مستوى معيشتها رفعاً مطرداً ، ويضمن لها رخاء العيش .

والقاعدتان متلازمتان ، لا ترجح احداهما الاخرى . فان لم تحقق القاعدة الاولى لم تطمئن النفوس الى سلامتها ، ولا انتعاش اقتصادي بغير هذا الاطمئنان . وان لم تحقق الثانيه ، تأصلت القوى الاجتماعيه التي تنخر في جذور الحياة الدوليه وتمهد للحرب . فالضائقه الاقتصاديه من ناحية ، وعدم الاطمئنان الى اسباب العيش ، هما خير تربه تنبت فيها بذور الحرب . وسوف ينتهي احتلال المانيا العسكري يوماً ما ، ويومئذ يتقلد الالمان زمام امرهم ، ولكن هذا لا يحتمل ان يتم ، ولا يقدر له النجاح بعد ان يتم ، الا اذا قام في اوروبا بناء اقتصادي سياسي ، سليم مستقر ، يستطيع الشعب الالماني ، ان ينطوي فيه انطواء رضى ومشاركة وليس الخطر في اوروبا قاصراً على خطر انبعاث القوة الالمانية وحسب ، لانه اذا تعطل ملايين عن العمل واخذت الضائقة بخناق الملايين من الناس ، فلا بد ان تعمد امة ما ، او مجموعة من الامم الى ان تطلب الخلاص من طريق الحرب . فناحية الانشاء في التسوية الاوروبية لها من خطر الشأن ما للناحية الامن وصونه بالقوة .

(*) نقلا عن مجلة « المقتطف »

وقد انحصر جانب من البحث ، في الوسائل الاقتصادية اللازمة ، للقضاء على اصول قدرة المانيا الحربية واختلفت المقترحات ، من تدمير الصناعة الالمانية ، الى تجزئة المانيا في الناحية الواحدة ، الى الحد من بعض صناعاتها التي لا بد منها لشن الحرب . ومعظم هذه المقترحات ، لا يقوم على اصول من الواقع المعروف ، او المستقبل المأمول .

ففي المقترحات ، المسندة الى مرجنتاو ، وزير مالية الولايات المتحدة ، يتلخص الرأي في القضاء على المانيا من حيث هي امة صناعية . وهذا الرأي اذا صح وتم ، يعني ان يزداد عدد الذين يعيشون على الزراعة في المانيا ، من خمس الشعب الى نصفه ، فترجع المانيا القهقرى الى ما كانت عليه منذ قرن ، حين كان عدد سكانها نصف ما هو الان ، ويهبط مستوى العيش فيها . واما مقترح تجزئة المانيا ، دويلات دويلات فلا يشجع على الاخذ به ، ما صارت اليه الدويلات التي قامت على انقاض دولة هبسبرج في اعقاب الحرب العالمية الاولى . واجزاء المانيا اكثر اتكالا وتعويلا بعضها على بعض ، واوثق صلة بعضها ببعض مما كانت اجزاء دولة هبسبرج . واذا نحن بينا وجوه الضعف في هذه المقترحات ، فـان ما نبينه لا يمنع في حال من الاحوال ، تنفيذ هذه الخطة او تلك ، اذا حزم الحلفاء امرهم وتوسلوا بالشدة اللازمة ، ولكنهم اذا فعلوا فيغلب على الرأي ان الاقتصاد الاوروبي يتدهور ، والخاسر في تدهوره ، ليس الشعب الالماني وحسب ، بل العالم قاطبة .

واما المقترحات الخاصة بالقضاء على طائفة دون غيرها من الصناعات الالمانية فانفاذها ليس بالامر الميسر فهي قائمة على رأي خاطيء ، مؤداه ان في الدوله الصناعية الكبيرة – كالمانيا – أجزاء من نظامها الاقتصادي لازمة للحرب ، كصناعة ادوات الصناعة ، وكرات المحاور والنتروجين المثبت اللازم للمتفجرات ، والزيت الصناعي والمطاط الصناعي وغيرها ، والرأي انه اذا قضي على هذه الصناعات قضاء الابد ، فان المانيا تفقد قدرتها على شن الحرب .

وليس ثمة ريب ، في ان الدول المنتظمة في الهيئة العالمية الجديدة ، تستطيع ان تدمر المصانع التي تخصصت في صناعة السلاح والذخيرة ، ويغلب على الظن ان هذا ضروري لكي تتاح فرصة يبنى فيها العالم بناء جيداً ، وفي مقترحات دمبرتون اوكس نص على هيئة تشرف على هذا العمل . وقد يستغرب القاريء اذا عرف ان هذه الطائفة من المصانع الالمانية ، جزء قليل من الصناعة الالمانية ، وان منزلتها في قدرة المانيا الحربية ، ليست بالمنزله الاولى . فالاصول التي تنهض عليها قدرة امة ما على شن الحرب . هي صناعاتها الهندسية والكيمائية ، وعمالها المدربون الحاذقون ، ومنشآت البحث العلمي والصناعي ، وطوائف الفنيين والمديرين . وقليل من كل هذا ، يدخل في نطاق المصانع المتخصصة في صنع السلاح . فالجانب الاكبر من ذخيرة الحرب ، يصنع في اثناء الحرب ، في المصانع الهندسية والكيمائية العادية ، بعد توسيع نطاقها وضم

ألوف من الرجال والنساء الى عمالها المدربين . والحرب الحديثة ، تقتضي ان يكون جانب كبير مما يحتاج اليه الجيش ، مؤلفاً من سيارات وقاطرات واجهزة لاسلكية ومسالف وجرارات ، وهي مما يصنع في مصانع لا تعد في ايام السلم مصانع حربية مهما يبلغ منك التطرف في التحديد والتعريف . واجهزة الرادار ، التي تعد من اهم المعدات الحربية ، تصنع في مصانع الراديو ، واجهزة الطائرات في مصانع السيارات والطائرات التي تصنع للسلم .

فالقدرة الحربية تزداد صلتها توثقاً على الايام بالانتاج الهندسي والكيميائي في اثناء السلم ، وقد يشق على الظافر في الحرب ، ان يتخير من شبكة هذا الانتاج موقعاً بعينه ويحكم بالقضاء عليه . فالقضاء على قدرة المانيا الحربية يعني القضاء على جانب كبير من صناعاتها الهندسية والكيميائية . ثم الحيلوله الدائمة دون بنائها . لانه اذا لم تكن الحيلوله دائمة ، فالقدرة الحربية الالمانية تنهض حين تنهض على صناعة اجدوا كثر اتقاناً ومسايرة لتقدم العلم واساليب الصناعة فالقول بوجوب تدمير اصول الصناعة الحربية الالمانية ، يقتضي ان يكون التدمير شاملا او دائماً لكي يكون فعالا .

ولما كانت القدرة الحربية والانتاج الهندسي والكيميائي في زمن السلم ، يكادان يكونان شيئاً واحداً كانت مشكلة تعمير اوروبا الاقتصادي على قاعدتين من تقليم اظافر الالمانية الحربية وتوفير الرخاء للقارة الاوروبية ، مشكلة معقدة وقد كانت المانيا ، حتى قبل ان نشبت الحرب ، متفوقة على سائر اوروبا في قدرتها الصناعية ، فسكان المانيا لا يزيدون على خمس سكان القارة غرب روسيا ، ومع ذلك كانوا ينتجون ٦٠ في المئة من فحم اوروبا ونصف حديدها الصب وصلبها ، واكثر من نصف الومينومها ، و٤٠ في المئة من اسمنتها وثلث حمضها الكبريتيك ، وكانت لها منزله متفوقة في انتاج الاجهزة الكهربية والالات وادوات الصناعة والقاطرات والاجهزة العلمية والبصرية وغيرها . وما يصدق على المنتجات يصدق على المصانع والمنتجين والمديرين . وقد كانت فرانسا تنافس المانيا في صناعة السيارات ، والسويد في صناعة كرات المحاور وسويسرا في صناعة الساعات ، ولكن دول القارة الاوروبية مجتمعة لم تكن تجاري المانيا في عدد منتجاتها الهندسية والكيميائية ولا في مقدارها وكذلك اصبحت حياة اوروبا الاقتصادية مرتبطة اوثق ارتباط بالمانيا ، من ناحية الاتجار معها ، ومن ناحية الجماعات الصناعية التي كان للشركات الالمانية الكبيرة ، سهم كبير فيها وكلمة عالية .

فلما نشبت الحرب وانقادت الانتصارات الحربية للجيوش الالمانية في عهدها الاول ، عمد حكام المانيا الى خطة قوامها ان تصبح اوروبا وحدة اقتصادية فتكون المانيا قلبها الصناعي ، وتكون سائر البلاد الاوروبية مناطق زراعة وصناعة صغيرة . ولكن اتساع نطاق الهجوم الجوي البريطاني اولا ثم البريطاني الاميركي ، جعل تفريق الصناعات الالمانية امراً لا مفر منه ، فعدل حكام المانيا عن الخطة الاولى ، وجعلوا يوسعون

نطاق الصناعة في شرق اوروبا ، ليجعلوها بعيدة عن القاذفات الحليفة . وقد تم هذا التوسيع تحت اشراف شركاتهم الصناعية الكبيرة ، مثل مصانع هرمان جورنج ، ورايخمنتال ، وفاربن وغيرها، ولم تراع فيه ،الحدود الجغرافية والسياسية ، فاصبحت الصناعة الاوروبية مع تفريقها وحدة كبيرة ، وكانت تصنع اجزاء في فرانسا واخرى في بولنده او سلوفاكيا ، ثم تجمع وتبنى منها الالات الكاملة - دبابات او طائرات او غيرها - في مكان ما بالمانيا ، وكانت لالمانيا سيطرة تامة عليها من كل ناحية . وكذلك تمت سيطرة المانيا على الصناعة الاوروبية .

ومن هنا منشأ المشكلة .

ان تعمير القارة الاوروبية تعميراً اقتصادياً ، يقتضي تياراً مستمراً من شتى المنتجات الهندسية والكيميائية ويقتضي كذلك تنظيم شؤونها الاقتصادية على نطاق اوروبي ، وتطبيق احدث وسائل الادارة لخفض النفقات العامة ، ومنع مضاعفة الجهد . فأذا اخفق تعمير اوروبا وتجديد حياتها الاقتصادية ، وانحدرت الى وهاد التخبط وضعف الكفاية والمنافسة السخيفة ، صارت اوروبا قرحة كبيرة في جسم العالم الاقتصادي . ولما كانت المانيا سابقة سائر البلاد الاروبية في شؤون الصناعة وتنظيمها وتدبيرها ، فكيف يستطاع ان يتم تعمير اوروبا تعميراً اقتصادياً على القواعد التي تقدم ذكرها ، دون ان يقضي ذلك نهوض قدرة المانيا الحربية مرة اخرى وعودتها سريعاً الى السيطرة على حياة اوروبا الاقتصادية .
هذه هي المشكلة الاقتصادية الكبرى في التسوية العالمية التي تلي الحرب .

***

من الواضح ان هذا التعمير ، يجعل اوروبا في حاجة الى المنتجات الصناعية زمناً طويلا . ومن الواضح كذلك ان الالمان اقدر امم اوروبا على صنع هذه المنتجات ، ولكن السماح لهم بأن يفعلوا يثير مسائل سياسية بعيدة المدى . لانة اذا سمح لالمانيا ان توفر لاوروبا هذه المنتجات ، كان من المتعذر ان تفرض على اصول القدرة الحربية الالمانية ، قيود دقيقة زمناً طويلا ، وان تسد على المانيا طريق العودة الى السيطرة على حياة اوروبا الاقتصادية . والامران كلاهما - نهوض قدرتها الحربية ، وسيطرتها على الاقتصاد الاوروبي - من الامور التي يريد الحلفاء ان يمنعوها منعاً باتاً ومعظم الذين كتبوا في هذا الموضوع يتجاهلون هذه المشكلة ويقترحون مقترحات شتى للقضاء على الصناعة الالمانية مع ان هذا القضاء لا يفضي الى الفاقة في المانيا وحسب بل الى الفاقة في اوروبا ايضاً : واذاً فلا مفر من البحث عن حل آخر يقيم الوزن الكافي للحقائق الاقتصادية دون ان ينطوي على لين وعطف في معاملة الالمان .

وقد عرضت جريدة التيمس رأياً في هذا الصدد . فهي تقترح ان تعان دول اوروبا الاخرى ، على

رفع قدرتها الصناعية والفنية ، فيفضي ذلك الى لون من الاستقرار في حياة اوربا الاقتصادية ويغري بالتعاون ويمهد لرفع مستوى العيش في القارة كلها . وهو في الوقت نفسه موائم للضروريات الحربية . فالاعتراض على تدمير الصناعة الالمانية ، يرجع الى ان معظم الصناعات في زمن السلم هي اساس للصناعة الحربية في زمن الحرب . فتدميرها يفقر المانيا واوروبا ، ويعوق تعمير اوروبا الاقتصادي ويجعل شعوب اوروبا في حدود الفاقه . وبقاؤها يحفظ الاصول التي يمكن ان تنبعث منها قدرة المانيا الحربية مرة اخرى . واذن فيحسن ان تعزز الصناعات في سائر بلاد القارة ، حتى تكون من ناحية اساساً للتعمير ورفع مستوى العيش ، ومن ناحية اخرى قواعد للقدرة الحربية توازن قدرة المانيا ان لزم الامر . ولو كانت بولندة ودول الاتفاق الصغير تنتج اثني عشر مليونا من الصلب ، في سنة ١٩٣٨ بدلا من اربعة ملايين وحسب ، فلربما كان الالمان راجعوا انفسهم مراراً قبل اقدامهم على اعمال الاعتداء .

ولذلك تقترح التيمس ، ان تجري الدول المتحدة ، في مواجهة هذه المشكلة ، على خطة ذات شعبتين اما الاولى : فنزع سلاح المانيا نزعاً دائماً ، ويدخل في هذا القضاء على طائفة الصناعات المتخصصة في الانتاج الحربي ، كالزيت الصناعي والطائرات الحربية والمدافع والدبابات والصواريخ وكرات المحاور وما اشبه وان تكون الرقابة الحليفة بالغة الدقة في تنفيذ هذا . واما الثانية : فبذل العون لدول اوربا الغربية والجنوبية والجنوبية الشرقية ، لتعزيز قدرتها الصناعية . فهذه الدول تملك من اليد العاملة ما يكفل لها ان عززت صناعتها واستطاعت ان تتماسك تماسكا سياسياً ان تمنع قيام خطر المانيا الحربية ولو سمح لالمانيا بأن تحتفظ بصناعتها الهندسية والكيميائية لكي تعين الشعب الالماني على العيش ولكي تساهم في بناء اوربا الصناعي

ان تعزيز القدرة الصناعية زمن السلم في دول اوربا التي لم تبلغ مبلغاً يذكر من التقدم الصناعي يضمن ان يكون التعمير الاقتصادي ملازماً ومؤيداً للتنظيم السياسي الحربي في اوربا بعد الحرب واساساً يصلح لانتعاش الحياة الاقتصادية في اوربا وتوسيع نطاقها ورفع مستوى معيشتها حتى لا يكون الفقر والعوز فيها والتعطل عن العمل تربة تنبت فيها بذور الحرب .

ولكن تعزيز القدرة الصناعية في الدول الاوروبية غير الالمانية يطوي في ثناياه خطراً عظيما ذلك بان الالمان قد يحسنون العمل السياسي والاقتصادي فينشئون صلة وثيقة بينهم وبين هذه الشعوب فيحتمل ان يكون لهم من شأن في تعمير هذه الدول فيفيق العالم ذات صباح ليرى المانيا مسيطرة على دول بذل العالم ما بذل في تعزيز قدرتها الصناعية فتكون الطامة اعظم يومئذ ولاتقاء هذا الخطر لا بد في نظر التيمس من امرين اما الاول : فان تشارك بريطانيا والولايات المتحدة في هذا التعمير عن طريق البنك الدولي للتعمير والتحسين فتكون المانيا احدى الدول الصناعية وحسب التي تشارك في هذا التعمير . واما الثاني : فأن تبقى بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا على يقظة وحذر دائمين . واذا جعلت مشروعات التعمير جزء من خطة

اقتصادية حربية منسقة تتخذها الدول المتحدة ، كان اجتناب هذا الخطر أيسر.

ولكن « اليسر » ليس مطلق المعنى . فاليسر، يقتضي تعاوناً طويل الامد في مراقبة المانياوالدول التي تبذل لها العون ، فاذا كان ذلك مستطاعاً فهذه الخطة اهدى الى حل هذه المشكلة المعقدة ، من مجرد القضاء على قدرةالمانيا الصناعية ، لان في هذا القضاء نقضاً لما تتوخاه الدول المتحدة ، ولما يقضي به العقل من تجديد حياة اوروبا الاقتصادية وتوسيع نطاقها وتوفير الاسباب التي تضمن لشعوبها الامن من الفاقه .

احصاآت

عن الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين

❁ بلغ مجموع قيمة البضائع المختلفة المستوردة الى فلسطين في الستة الاشهر الاولى من سنة ١٩٤٤ مبلغاً قدره ١٢٫٤٩٧٫٥٢٣ جنيهاً فلسطينياً ، يقابل هذا ٣٫٩٢٠٫٤٦٧ جنيهاً قيمة البضائع المصدرة في المدة ذاتها

❁ جرى تسجيل ٦٤٧ شركة مساهمة في فلسطين خلال سنة ١٩٤٤ بلغ مجموع رأسمالها ٨٫٨٧١٫١٣٣ جنيهاً فلسطينياً ، يقابل هذا ٥٢١ شركة سجلت في سنة ١٩٤٣ رأسمالها ٥٫١٩٨٫٢٢٤ جنيهاً .

وفي شهر آذار من سنة ١٩٤٥ بلغ عدد الشركات التي تم تسجيلها ٨٠ شركه مجموع رأسمالها ١٫٧٣٠٫٧٦٨ جنيهاً .

❁ بلغ مجموع النقد المتداول في فلسطين حتى نهاية شهر آذار سنة ١٩٤٥ ، ٤٤٫٢٨٧٫١٩٣ جنيهاً . يقابل ذلك في شهر آذار سنة ١٩٤٤ ٣٧٫٠٣٨٫٦٩٩ جنيهاً .

❁ بلغ ما تحصل من ضريبة الدخل للسنة المالية الاولى بعد فرض تلك الضريبة (سنة ١٩٤١/٤٢)مبلغاً قدره ١٩٦٫٦٧٤ جنيها . واما في السنين التالية فقد كان مجموع الضريبة المتحصل كما يلي :

سنة ٤٢/٤٣ ٩٠٠٫٢١٢ جنيهاً ، سنة ٤٣/٤٤ ٢٫١١٧٫٨٧٣ جنيهاً ، سنة ٤٤/٤٥ (للاحد عشر شهر الاول منها) ٢٫١٩٩٫٠٠٠ جنيهاً .

❁ تقدر مجموع محصول الحنطة في سنة ١٩٤٤ في فلسطين : ٥٧٫٤٥٦ طناً ، والشعير ٤١٫٤٨٢ طناً ، والذرة ٢٤٫٥٦٩ طناً . والذرة الصفراء ٣٫٣٦٦ طناً ، والسمسم ٦٫٣٨٢ طناً . والكرسنة ١٠٫٢٧٣ طناً ، والدخان ١٫٢٨٩ طناً .

❁ بلغ مجموع الودائع بالمصارف في فلسطين في نهاية شهر شباط سنة ١٩٤٥ ، ٧٤٫٨٤٣٫٣٠٢ جنيها . وبلغ ما اسلفته المصارف في نهاية الشهر نفسه ١٨٫٤٣٥٫٤٢٣ جنيهاً .

الغرفة التجارية (حيفا وقضاها)

حساب المقبوضات والمدفوعات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٤٤

المقبوضات	جنيه	مل	جنيه	مل
نقد في الصندوق في ١/١/٤٤	٣	٥٥٦		
نقد في بنك الامة العربية في ١/١/٤٤	٦١	١٤٧		
نقد في البنك العربي في ١/١/٤٤	١٦٠	٦٧٣	٢٢٥	٣٧٦
اشتراكات	٧٥٢	٠٠٠		
رسوم تسجيل الاعضاء	٤١٣	٠٠٠		
رسوم الـكفالات	٤٨٨	٤٤٠		
رسوم الشهادات	٤٥	٧٢٥		
فوائد البنوك	٧	٣٢٦	١٧٠٦	٤٩١
			١٩٣١	٨٦٧

الرئيس   امين الصندوق

المدفوعات	جنيه	مل	جنيه	مل	جنيه	مل
رواتب واكراميات وعلاوات			٥٢١	٠٠٠		
مصاريف بريد وبرق وتلفون			٥٣	٤٩٩		
قرطاسية ومطبوعات	١٦٧	٨٠٥				
تخصم منها ثمن النماذج المباعة	٤٤	٠٨٢	١٢٣	٧٢٣		
اجار المكتب			٤٥	٠٠٠		
تبرعات			١٣	٥٠٠		
مصاريف عمومية متنوعة			٧٠	٦٩٧		
مصاريف الاجتماعات والمؤتمرات			١٣٧	٠٠٤	٩٦٤	٤٢٣
قرض لصندوق الامة					١٠٠	٠٠٠
نقد في الصندوق في ٣١/١٢/٤٤			١٦	٤٢١		
نقد في بنك الامة العربية في ٣١/١٢/٤٤			٦٣	٢٥٧		
نقد في البنك العربي في ٣١/١٢/٤٤			٧٨٧	٧٦٦	٨٦٧	٤٤٤
					١٩٣١	٨٦٧

تقرير فاحصي الحسابات

لقد دققنا حسابات الغرفة التجارية (حيفا وقضاها) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٤ واننا نشهد بأن حساب المقبوضات والمدفوعات المدرج اعلاه هو صحيح بموجب الايضاحات والمعلومات المعطاة لنا وحسبما هو مدون في دفاتر الغرفة .

القدس في ٩ نيسان ١٩٤٥

سابا وشركاهم : فاحصو الحسابات

انباء وشؤون اقتصادية

وفدنا التجاري في لندن

تنشر الصحف المحلية في فلسطين يومياً انباء اعمال الوفد التجاري العربي في لندن وما يبذله اعضاؤه من جهود في سبيل توطيد دعائم التبادل التجاري بين المملكة المتحدة وفلسطين .

ولعل ابرز هذه الاعمال واجلها شأناً ما يتعلق منها بتسهيل شحن البضائع والالات اللازمة للصناعة الفلسطينية الناشئة ونجاح الوفد بأقناع اصحاب المعامل الانكليزية الكبرى والشركات الضخمة بان يكون ممثلوها في فلسطين من العرب بعد ان كانت منحصرة تقريباً بغيرهم .

وليس ادل على مبلغ ما اصاب الوفد من نجاح في مهمته لمصلحة العرب مثل تلك الموجة العنيفة من الهجوم الذي توجهه الصحف اليهودية للوفد باستمرار ! ...

انا على يقين بأن مواهب اعضاء الوفدومقدرتهم ستتجلى في هذه المهمة التى قدموا انفسهم للقيام باعبائها وعند عودتهم القريبة الى بلادهم سيطلعون علينا - ولا شك - ببيان شامل عن اعمالهم .

و بانتظار وصولهم سالمين ، لا بد لنا من ان نرسل لهم اطيب تحية مشفوعة بالتقدير والاعجاب .

***

انتخابات الغرفة التجارية في حيفا

اضطرت الهيئة الادارية للغرفة التجارية في حيفا لتأخير اجراء انتخابات الاعضاء الستة الجدد لدورة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ بسبب تصديق قانون الغرفة الجديد وطبعه ليطلع عليه سائر الاعضاء قبل اجراء الانتخابات المذكورة .

وبما ان طبع القانون قد تم وسترسل الغرفة نسخة منه مجاناً الى كل عضو مسجل من اعضائها قريباً جداً لهذا فقد عينت يوم الاثنين الواقع في ٢٤/٦/١٩٤٥ موعداً لاجراء انتخابات ستة اعضاء جدد يحلون محل الاعضاء المنتهية مدتهم ، وهم السادة : الحاج محمد شريف منصور ، ميخائيل توما ، الحاج حسين قزق ، انيس نصر ، محمود بدير وامبل بوتاجي .

وبموجب قانون الغرفه الجديد يتحتم على الراغبين بترشيح انفسهم الى العضويه الاداريه ان يقدموا طلبهم الخطي خلال مدة تنتهي في الساعه السادسه من مساء يوم السبت الواقـع في ٩/٦/١٩٤٥ الى مكتب الغرفه ، على ان يكون مؤيداً بتوقيع عشرة اعضاء من الهيأة العامه ومرفقاً بخمسه جنيهات فلسطينية

تدفع لصندوق الغرفه كتأمين يسري عليه مفعول نص المادة (٢٤) من القانون .

اننا نلفت نظر الاعضاء الافاضل الذين يرغبون بترشيح انفسهم الى عضويه الهيأة الاداريه لهذه الدورة ان يحافظوا على الشروط والمواعيد المذكورة ، اذ سوف لا يقبل اي ترشيح بعد التاريخ المشار اليه فيما سلف كما اننا نتقدم الى الاعضاء راجين ممن استحق اشتراكه ولم يسدده حتى الان ان يبادر الى دفعه في مكتب الغرفه خلال مدة تنتهي في مساء يوم الخميس الواقع في ١٤ - ٦ - ١٩٤٥ لكي يحق له الاشتراك بالانتخابات .

بريد الغرفة

ادوات التجميل

صدر امر بالغاء الرقابه عن جميع انواع ادوات الزينة والتجميل كاحمر الشفاه ، والبودرة ، والكريم والكولونيا ، وزيت الشعر ، والشامبو ، وصبغة الشعر ، وكريم الاسنان وغيرها .

الفراشي وشعر المواشي

ألغي نهائياً نظام البضائع الموحدة عن الفراشي وشعر المواشي والبقر والجمال والالياف . كما الغيت رخص حيازة هذه الاصناف وبيعها وشرائها واصبحت حرة طليقة .

***

للتجارة مع الخارج

بات مرتقباً ان تنشط التجارة مع الخارج تدريجياً بعد انتهاء الحرب في اوروبا فتعود رويداً رويداً الى سابق عهدها الطبيعي .

ومن بوادر ذلك ان الغرفة قد بدأ يردها أستعلامات تجارية من جهات مختلفة من انحاء العالم يرغب اصحابها باقامة تبادل تجاري مع فلسطين . وسننشر كل ما يصلنا في هذا الشأن باستمرار ليفيد منه التجار المستوردون والمصدرون فيتصلوا بمن يرغبون من اصحاب العناوين الاتية :

مناويل د. بوكاس جونيور

البرتغال

MANOEL D. POCAS JUNIOR
VILA NAVA DE GLIA
PORTUGAL

يرغب بايجاد وكيل له في فلسطين لتصريف منتجاته من الخمر والنبيذ والبراندي .

ا. ا. كامفوناس

أثينا

ANT. IS. KAMFONAS
SOFOKLEOUS St. 29
ATHENS.

يرغب بالتوسط لتجار فلسطين الراغبين باستيراد بضائع من اليونان او تصدير منتجات فلسطين اليها .

Review of The Haifa

Chamber of Commerce

OFFICE
21 KINGSWAY

P. O. BOX 1277
TEL. NO. 3409

RESPONSIBLE EDITOR
FOUAD TABBAH

VOL 1 JUNE 1945 No. 1

مطبعة النصر لصاحبها [illegible] حيفا